إشكالية انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي في ظل التوسع نحو الشرق

ياسمينة مرابطي ود. عبد الأمير السعد
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة باجي مختار-عنابة

ملخص

يعتبر التوسع نحو الشرق من أهم الاستراتيجيات التي اتبعها الإتحاد الأوروبي لتوحيد مختلف السياسات بين شرق أوروبا وغربها، فعلى الرغم من انضمام العديد من الدول الشرقية والوسطى، بقيت المفاوضات مع تركيا قائمة. ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل موضوع انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي في ظل توسعه نحو الشرق، فإلى غاية اليوم لم تتمكن تركيا من إقناع الاتحاد الأوروبي بفكرة انضمامها، رغم التحسن الكبير الذي حققته على جميع الأصعدة. وظل قرار قبولها من الدول الأعضاء مرهونا بالعديد من الاعتبارات التاريخية، والسياسية، والديمغرافية والدينية. وقد خرجت هذه الدراسة بوضع تصورات محتملة لمسار المفاوضات.

الكلمات المفاتيح: إتحاد أوروبي، توسع نحو الشرق، مفاوضات الانضمام، تكامل اقتصادي، اقتصاد تركي.

Problématique de l'adhésion de la Turquie à l'Union Européenne dans le cadre de l'élargissement vers l'Est

Résumé

L'élargissement vers l'Est représente l'une des stratégies les plus importantes suivies par l'Union Européenne en vue d'unifier les différentes politiques entre l'Est et l'Ouest de l'Europe. Malgré l'intégration de plusieurs pays de l'Europe Centrale et Orientale, le sujet de l'adhésion de la Turquie est toujours en négociation. La présente étude a pour but d'analyser l'adhésion de la Turquie à l'UE dans le cadre de son élargissement vers l'Est. A ce jour, la Turquie n'a pas pu convaincre l'UE pour son adhésion malgré des améliorations concrètes dans tous les domaines. La décision d'acceptation est restée dépendante de plusieurs considérations historiques, politiques, démographiques et religieuses. Cette étude propose des perceptions probables liées au parcours de négociations.

Mots-clés: Union européenne, élargissement vers l'Est, négociation d'adhésion, intégration économique, économie de la Turquie.

Issue of Turkey's accession to the European Union in the framework of Eastern enlargement

Abstract

The enlargement to the East is one of the strategies followed by the European Union in order to unify the various policies between Eastern and Western Europe. Despite the integration of several countries of Central and Eastern Europe, the subject of the accession of Turkey is still under negotiations. This study aims to analyze the accession of Turkey to the European Union in the framework of its enlargement to the East. Until today, Turkey has not been able to convince the EU to join it despite its known improvements, while the acceptance decision depends on several considerations, namely, historical, political, demographic as well religious. At the end of this study, perceptions related to these negotiations have been proposed.

Key words: European Union, enlargement to the East, accession negotiation, economic integration, Turkish economy.

مقدمـة

شهدت الساحة الدولية خلال الآونة الأخيرة العديد من التغيرات على مستوى العلاقات الدولية. فباتساع دائرة التعاون الدولي تنامت فكرة التكتلات الاقتصادية في ظل تسارع خطى العولمة، وما أنجر عنها من تغير واضح على مستوى موازين القوى الاقتصادية. ولقد أعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم التكتلات وأنجحها على المستوى العالمي، ذلك لما استطاع تحقيقه من جهة، وتجسيده للهوية الأوروبية من جهة أخرى، معتمدا في ذلك على سياسة التوسع وبالتالي الامتداد الجغرافي نحو مختلف مناطق القارة. واعتبر الامتداد نحو الشرق من بين أهم الخطط التوسعية التي اعتمدها الاتحاد محققا بذلك تبادلا تجاريا وماليا ضخما مكنه من الاستحواذ على مكانة اقتصادية عالمية مهدت لتأثير سياسي كبير على المستوى الاقليمي والدولي. ففكرة التوسع لم تنشأ من العدم وإنما هي استراتيجية مدروسة هادفة، الشيء الذي دفع بمعظم الدول الأوروبية إلى أن تتقدم بطلب للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي للاستفادة من هذا التكتل.

وعلى غرار دول القارة، كانت لتركيا ميول كبير للانضمام إلى التكامل مستندة في ذلك على الجزء التابع للقارة الأوروبية، مما دفعها إلى إجراء جهود مكثفة لتحقيق ذلك. أما من الجانب الأوروبي فقد كان قرار الضم رهين ميولات عديدة تراوحت بين القبول من بعض الأطراف والرفض القطعي من أطراف أخرى. وهذا ما برهنته المماطلة والتأجيلات المتواصلة لعملية التفاوض.

وإثر التطورات الأخيرة التي عاشتها المنطقة، قرر الإتحاد الأوروبي فتح ملف الانضمام ليزيد بذلك من طموح تركيا أكثر للانضمام وليتحول إلى محاولة قبول واقتناع وبالتالي إعادة نظر. فالمصالح المشتركة تقتضي تدعيم العلاقات أكثر نظرا للدور الفعال الإقليمي الذي لعبته تركيا أخيرا والذي برهنت من خلاله بجدية وجدارة عن مكانة اقتصادية وسياسية هامة، الشيء الذي جعل منها قطبا مميزا يربط بين العالم العربي والأوروبي.

فنظرا لأهمية الموضوع لاسيما في الوقت الراهن وذلك بعد استئناف المفاوضات من جديد في نهاية سنة 2013، كان لابد من تحليل هذه الخطوة وإبراز النقاط المهمة المستجدة في العلاقات الأوروبية التركية التي غيرت فحوى الرفض السابق ليليه فتح الملف مرة أخرى، ولتعرف العلاقات بين الطرفين حالتي المد والجزر الناتجة عن ردود أفعال تركيا تجاه قضايا المنطقة.

ومن هنا يمكن طرح تساؤل مركزي مفاده الآتي:

هل سيقبل الاتحاد الأوروبي عضوية تركيا؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية تم وضع الفرضيات الآتية:

– ستواصل أوربا رفضها لتركيا وتتذرع في ذلك بحجج الوضع الراهن في المنطقة.

– يمكن لأوروبا أن تتجاهل جميع المستجدات وأن تتناسى الجذور الإسلامية لتركيا، وستتجاوز ذلك لاسيما بعد التنديدات المتواصلة حول علمانية أوروبا، وبهذا سيكون الضم في الأجل القريب.

– سيكون الرفض مباشرا من الجانب الأوروبي. وتعويضا لذلك سيتم منح مكانة أكثر لتركيا ومنه شراكة مميزة.

منهجية الدراسة وتقسيماتها: لدراسة الإشكالية السابقة الذكر تم اتباع المنهج التحليلي والمنهج الوصفي، وذلك من خلال التعرض إلى:

– توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق.

- مكانة تركيا.
- مسار مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.
- أسباب الرفض الأوروبي.
- انعكاسات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

أولا: توسع الاتحاد الأوروبي نحو الشرق:

في إطار إقامة تكتل ناجح عملت دول الاتحاد الأوروبي على تحقيق التكامل الاقتصادي الأفقي. ويقصد به التوجه نحو التوسع، وذلك من خلال قبول أعضاء جدد*[1]، بالآتي فقد أصبحت هذه الخطوة بمثابة تجسيد فعلي لأهداف الاتحاد الأوروبي. فمن خلالها برهن عن كفاءة وقوة إقليمية وعالمية استطاعت أن تحتل مكانة مهمة على المستوى الدولي. وتتمثل أهداف قيام الاتحاد الأوروبي فيما يأتي[2]:

- بناء أوروبا قوية وبجهود الأوروبيين ومن أجل الأوروبيين.
- حل مشكلة البطالة.
- التعاون في مجال السياسة الداخلية والقضائية.
- العمل على استمرار تطوير المجموعة الأوروبية.
- إقامة الوحدة السياسية بعد الوحدة النقدية.
- التوسع نحو الشرق.
- السعي لتطبيق مبدأ المساواة في العلاقات الدولية.

ولقد كانت فكرة التوسع نحو الشرق من الأهداف التي عمل الاتحاد الأوروبي على تحقيقها. وبحلول الألفية الثالثة اتجه مسار الاتحاد لتجسيد هذا الهدف بشكل أكبر، فكان أول توسع ليضم بذلك دول وسط وشرق أوروبا**. وعلى الرغم من صعوبة هذه الخطوة التي اعتبرت تحديا حقيقيا أمام الاتحاد لاسيما وأن معظم الدول الجديدة تتميز باقتصاديات أقل نموا من الدول الأعضاء، مما ترتبت عنه أعباء إضافية تحملها الاتحاد وذلك في سبيل تحقيق العديد من المزايا في المدى القصير والطويل وذلك على مستوى التبادل التجاري وحركة رؤوس الأموال. وفيما يلي جدول يوضح تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المحققة قبل وبعد توسع الاتحاد شرقا:

الجدول رقم1: تطور بعض مؤشرات الاتحاد الأوروبي قبل وبعد التوسع 2004:

الوحدة: مليار أورو،%

	2004	2013	التغير
PIB الدول 12 المنضمة للاتحاد	577	1026	+77%
PIB للدول 15 قبل توسع 2004	10047	11999	+19%
حجم التبادل بين دول الاتحاد 15 والدول المنضمة 12	162	300	+185%
الاستثمارات المباشرة بين دول الإتحاد 15 والدول المنضمة 12	173	564*	+326%

* إحصائية سنة 2012.

المصدر: بالاعتماد على بيانات، **Comprendre les politiques de l'union européen ne-élargissement,** commission, européenne, novembre 2014, p 03.

ويوضح الجدول السابق مدى التحسن الذي عرفته الدول الأوروبية 15 والدول المنضمة بعد توسع 2004 على مستوى الناتج المحلي الإجمالي أو على مستوى التبادل التجاري والاستثمارات، وذلك رغم أن الاستفادة كانت متفاوتة بين الطرفين، سواء بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الذي عرف تطورا كبيرا بالنسبة للدول المنضمة بعد سنة 2004 وهذا راجع للتحسن الذي عرفته اقتصاديات هذه الدول. أما فيما يخص حجم التبادل التجاري والمالي فقد سجل تطورا كبيرا وصل إلى ثلاثة أضعاف نتيجة لتوسع السوق الأوروبية وفتح المجال أمام المستثمرين الباحثين عن فرص استثمارية مناسبة في ظل حرية تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال. لذلك نجد بأن أوربا في عملية توسعها شرقا تركز على الدول من أجل تحسين أدائها الاقتصادي والسياسي، فتلزمها بذلك بتطبيق معايير الانضمام المتمثلة في[3]:

– **معايير سياسية:** وتتمثل في:

استقرار المؤسسات بما يضمن الديمقراطية، ودولة القانون، وحقوق الإنسان، واحترام الأقليات وحمايتهم.

– **معايير اقتصادية:** وتتمثل في:

– اقتصاد السوق المستدام، إضافة إلى القدرة على مواجهة المنافسة وقوى السوق الداخلي للاتحاد.

– القدرة على تحمل الالتزامات الناتجة عن الانضمام، بما في ذلك التمسك بأهداف الاتحاد السياسية الاقتصادية والنقدية.

إذن فقرار القبول بالضم يتطلب من الدولة الكثير من الالتزامات ومراعاة جدية لأهداف الاتحاد، وهذا من أجل مواصلة التحسن أكثر.

ولتجسيد ذلك عمل الاتحاد الأوروبي على مساعدة الدول المرشحة للانضمام وذلك من خلال برامج المساعدات المالية. فبالنسبة لدول أوروبا الشرقية والغربية وضع الإتحاد الأوروبي برنامج phare كأداة مالية رئيسية لتمويل مسبق للدول المرشحة للانضمام، وذلك حسب أولويات واحتياجات كل دولة. ولهذا فقد خصص أكثر من 10 مليارات أورو للفترة 2000–2006، أي حوالي 1.5 مليار سنويا، حيث التركيز على أولويتين هما: تعزيز المؤسسات والإدارات، وتمويل الاستثمارات[4].

ومنذ سنة 2007 استفادت الدول المرشحة للانضمام من مساعدات في إطار برنامج **IAP**: instrument وذلك من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية ودولة القانون، وإصلاح الإدارة العمومية، ودعم الإصلاحات، واحترام حقوق الإنسان إضافة إلى حقوق الأقليات، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، ودعم تنمية المجتمع المدني، وتطوير التعاون الجهوي، إضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة ومواجهة الفقر. وتم تخصيص مساعدات مالية للدول المرشحة للانضمام للفترة 2014–2020 تصل إلى ما يقارب 11.7 مليار أورو[5].

وفيما يلي جدول يضم مساعدات الاتحاد الأوروبي المقدمة للدول المرشحة للانضمام خلال سنة 2013.

الجدول رقم 2: مساعدات الإتحاد الأوروبي للدول المرشحة للانضمام

مليون أورو

ألبانيا	**95,3**
جمهورية مقدونيا	**113,2**
البوسنة والهرسك	**108,8**
كرواتيا	**93,5**
اسلندا	**5,8**
كوسوفو	**71,4**

الجبل الأسود	**34,5**
صربيا	**208,3**
تركيا	**902,9**
برنامج متعدد المستفيدين	**177,2**

المصدر: Élargissement: comprendre les politiques de l'union européenne, commission européenne, office des publication de l'union européenne, 2015, p 10

وفيما يخص المساعدات المقدمة لتركيا فقد قدرت بين سنتي 2002–2006 بـ: 1,249 مليار أورو. في حين تضاعفت خلال الفترة 2007–2013 أربع مرات حيث قدرت بـ: 4,9 مليار أورو(6). وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم 3: المساعدات المالية حسب التركيبة للفترة: 2007-2012

مليون أورو

المكونات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
لتحويل وتعزيز المؤسسات	256,7	256,1	233,2	211,3	230,6	250,9
التعاون الجهوي	2,0	2,8	9,3	9,5	9,7	9,9
التنمية الجهوية	167,5	173,8	182,7	238,1	291,4	350,8
تنمية الموارد البشرية	50,2	52,9	55,6	63,4	77,6	89,9
التنمية الفلاحية	20,7	53,0	85,5	131,3	172,5	197,8
المجموع	**492,2**	**538,7**	**566,4**	**653,7**	**781,9**	**899,5**
نسبة الزيادة (%)	**-**	**8,2**	**5,1**	**15,4**	**19,6**	**15**

المصدر: L'ObsEu على الموقع: http://m.observatoiredeleurope.com/préadésion-de-la-turquie-49milliards-d-euros-control_a1351.html تاريخ الاطلاع: 15–11–2015.

ثانيا: مكانة تركيا:

عمل أتاتورك بعد توليه الحكم على بناء دولة معاصرة على غرار الدول الأوروبية، فتبنى بذلك النمط الغربي انطلاقا من إيديولوجيته التي ترتكز على المبادئ التالية: الجمهورية– الوطنية التركية– الشعبية– الدولتية– الثورية– والعلمانية. وكان هدفه من ذلك تحقيق قطيعة مع الماضي الإسلامي وتجسيد الحضارة الغربية(7). لتعرف تركيا بعدها العديد من التحولات الداخلية والتي شملت مجالات متعددة سواء تلك المتعلقة بالناحية الاقتصادية والاجتماعية، أو ما تعلق منها بالحياة السياسية والحزبية والانتخابية.

وبعد الحرب العالمية الثانية وبسبب السياسات الاقتصادية غير المناسبة، أدى ذلك إلى حدوث توتر سياسي كبير داخل الدولة اتضح بجلاء في الانقلابات العسكرية المتكررة التي شهدتها تركيا. ونتج عن ذلك الكثير من المشاكل الداخلية الاقتصادية والسياسية وحتى الأمنية. الشيء الذي كان له الأثر السلبي على أداء الاقتصاد التركي في مرحلة تزامنت مع التطورات الاقليمية والدولية.

أما جغرافيا فتتمتع تركيا بمكانة استراتيجية هامة حيث تتوسط منطقتين من أعرق المناطق قوة وتاريخا وحضارة وعلاقات خارجية متشعبة؛ إحداهما تمتلك احتياطيا ضخما وإنتاجا وفيرا وتصديرا هائلا للنفط والغاز، رغم عدم قدرتها على استغلال نقطة قوتها، إضافة إلى كون هذه المنطقة سوقا لاستيعاب السلع الأجنبية نظرا لانخفاض مستويات إنتاجها، والأخرى من أهم المناطق إنتاجا وتصديرا في العالم ساعدها في ذلك امتلاكها لقطاع صناعي ضخم متنوع وكفاءة اقتصادية كبيرة وتطورا واسعا في جميع المجالات وتبحث مرارا عن صرف منتوجاتها. وكلا الطرفين تربطهما علاقات تاريخية واقتصادية كبيرة وتبادلات سلعية هائلة وتدفقات مالية لا يستهان بها. وهذا ما زاد من أهمية تركيا باعتبارها منطقة عبور تربط الطرفين الغربي والمشرقي.

وفيما يخص المجال السياسي فتاريخ تركيا السياسي مليء بالكثير من العقبات نظرا لتميزه بالانقلابات العسكرية التي كثيرا ما طالت النظام والتي كانت في كل مرة تهدف إلى إحداث تغيير جذري.

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عمل هذا الأخير على تغيير النظرة السياسية التي كانت تطفو، فقامت الحكومة في بداية سنة 2003 بإصدار حزم قانونية تهدف من خلالها إلى إعادة هيكلة المؤسسات. وبإصدار تشريعات متوافقة مع معايير كوبنهاجن، إضافة إلى تقليص دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال تقليص وضعيتها الدستورية والقانونية، وبالتالي العمل على ترسيخ قيم الديمقراطية وتعزيز دولة القانون[(8)]. فما كان أمام البرلمان التركي إلا تقرير حزمة جديدة من التعديلات الدستورية خلال سنة 2008 وللمرة الأولى في تاريخ الجمهورية تم إقرار الانتخاب الشعبي المباشر لرئيس الجمهورية وذلك بدلا من التقليد التركي المتبع منذ قيام الجمهورية بانتخاب الرئيس في البرلمان[(9)]. ليتم بعدها وخلال سنة 2013 إعلان إطلاق حزمة إصلاحات أخرى تمس الديمقراطية والتي أعدتها الحكومة في سياق مسيرة ديمقراطية تمتد على مدى أحد عشر عاما حيث تشمل العديد من المجالات، وذلك على مستوى الحياة السياسية والحزبية والانتخابات، وكذلك ما يتعلق بالحقوق العامة والحريات[(10)].

فمن خلال التعديلات الدستورية والعمل المكثف لتحقيق معايير كوبنهاجن وحزم الإصلاحات الديمقراطية كان على الدولة التركيز على عاملين أساسيين: العامل الأول هو تحليل المرحلة التي وصل إليها الاقتصاد العالمي من تحرر وتطور وعصرنة وتقدم تكنولوجي هام، الشيء الذي زاد من ترابط الدول وتعايشها وسط قرية صغيرة، أما العامل الثاني فيتمثل في المساعي التركية اللامتناهية للحاق بالمحفل الدولي ومسايرة التطورات القائمة، ومنه إرساء مكانة جيواستراتيجية أكثر وجيوبوليتيكية قادرة على تحويل تركيا إلى مركز قوة في المنطقة.

كما عرف التوجه السياسي الخارجي الذي تبناه حزب العدالة والتنمية موقفا جديدا يسعى من خلاله لتحقيق دور إقليمي أكبر يخرج تركيا من بلد"طرف" يقتصر دورها في كونها عضوا في محاور إلى بلد "مركز" له دور فاعل في كافة القضايا الإقليمية والدولية، إضافة إلى الحفاظ على علاقات جديدة مع العديد من دول العالم، لاسيما مع دول الشرق الأوسط وآسيا[(11)].

فأصبحت السياسة الخارجية بذلك تركز على[(12)]:

– اتباع سياسة خارجية تقوم على تصور جغرافي جديد في البلدان المجاورة.

– تحقيق الاستقرار والتعاون لتركيا والدول المجاورة لها، ومنه تقديم التعاون على الصراع، والعمل على حل الخلافات مع دول المنطقة، وخلق جو من الحوار قادر على تحقيق السلام.

– الانتقال من السياسة الجامدة إلى الحركة الدائمة، أي بمعنى التواصل مع كافة بلدان العالم.

– إعادة تحديد دور تركيا إقليميا ودوليا، وتحويل دور تركيا إلى كونها "بلد مركز" بدلا عن "بلد جسر" يصل الطرفين الأوروبي والعربي.

– تصفية المشاكل مع الدول المجاورة وتصفيرها، ومنه تحسين وتدعيم علاقاتها مع الدول.

كان للإصلاحات في المجال السياسي تأثير واضح على اقتصاد الدولة، فأصبحت تركيا تحتل المركز السادس عشر بين أكبر الاقتصاديات في العالم وذلك حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، حيث قدر الناتج المحلي الاجمالي خلال سنة 2014 بـ: 800 مليار دولار، محققا بذلك نموا اقتصاديا بـ: 2.9%، أما

إجمالي الصادرات خلال نفس السنة فقدرت بـ 158 مليار دولار. وفيما يخص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقدرت بـ 12.5 مليار دولار[13].

وفيما يلي جدول يضم مقارنة بعض المؤشرات للسنتين 2002–2013

الجدول رقم 4: مقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية بين سنتي: 2002–2013

المؤشر الاقتصادي	2002	2013
الدخل القومي الكلي	230 مليار $	786 مليار $
الدخل الفردي	$ 3500	$ 10504
التضخم	% 30	% 6.16
قروض ص ن د	23.5 مليار $	900*مليون $
احتياط العملة الأجنبية	26.7 مليار $	100.3مليار $
الصادرات	36 مليار $	152 مليار $

* القيمة خاصة بديسمبر 2012، وخلال ماي 2013 تم تسديد القرض الائتماني لصندوق النقد الدولي.

المصدر: مسيرة تركيا خلال 12 عام: معجزة النهضة الاقتصادية، أبريل 2015 على الموقع:http:// www.turkpress.co/node/7261 تاريخ الاطلاع: 10–11–2015.

من خلال الجدول السابق نلاحظ التحسن الذي عرفته هذه المؤشرات خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2002، فلقد تضاعف الدخل القومي بأكثر من ثلاثة أضعاف، فتحسن مستوى الدخل الفردي. في حين تراجع معدل التضخم خمس مرات عن السنة 2002، ويعود سبب ذلك إلى انتهاج الدولة سياسة لتحسين إنتاجها محليا مما فتح المجال أمام الصادرات التركية لتعرف زيادة كبيرة.

فسلسلة الإصلاحات التي اتبعتها تركيا كان لها الدور الكبير والفعال في عمليات التحول التي شهدتها الدولة وأسفرت عن نتائج ملموسة مكنتها من استرجاع مكانة اقتصادية مهمة في المنطقة.

ثالثا: مسار مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي:

تعود رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى سنة 1963 تاريخ توقيع أول اتفاقية بين الطرفين التركي والأوروبي، وبمقتضاها يمكن الانضمام بمجرد تحقيقها لمعايير كوبنهاجن، وذلك طبعا إضافة إلى بنود معاهدة روما، لتعيد تركيا طلبها خلال سنة 1987. وعموما يمكن تلخيص أهم مراحل الانضمام فيما يأتي:

1- اتفاقية أنقرة والبروتوكول الإضافي: تم توقيع الاتفاقية خلال سنة 1963، ودخلت حيز التنفيذ خلال سنة 1964، ولقد تضمنت ثلاث مراحل هي المرحلة التحضيرية والمرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية، وبنهاية المرحلة الأولى خلال سنة 1970 تم التوقيع على البروتوكول الإضافي الذي حدد أحكام والتزامات المرحلة الانتقالية[14]. ولقد كانت تركيا تعاني في تلك المرحلة من العديد من المشاكل الداخلية أبرزها الانقلابات العسكرية.

2- العضوية في الاتحاد الجمركي: حيث تم التوقيع عليه خلال سنة 1995، ليدخل حيز التنفيذ في كانون الأول 1996 [15] ونتج عن هذا الاتفاق توسع أكثر للعلاقات البينية.

3- قمة هلنسكي 10–12 كانون الأول 1999: تم خلالها الإقرار رسميا بأوروبية تركيا بمجرد ترشحها للاتحاد، فبدأ الإتحاد بذلك تقديم العديد من المطالب، كما أصدرت اللجنة الأوروبية تقارير سنوية تنتقد فيها بعض الإجراءات التركية في مجال حقوق الإنسان، حيث طالبت أوروبا أنقرة بتبني وثيقة خاصة بالإصلاحات أهمها:

– التمكين القانوني لحريات التعبير وتأسيس الروابط والأحزاب.

– اتخاذ الإجراءات القانونية والعملية لمحاربة التعذيب في السجون.

– إلغاء عقوبة الإعدام.

– حرية استخدام اللغات غير التركية في الإذاعة والتلفزيون والمدارس.

– تدريب القضاة والمدعين العامين وكذلك موظفي السجون على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان[16].

4- قمة نيس 4–6 كانون الأول 2000:

تمت المصادقة في هذه القمة على وثيقة شراكة الانضمام من طرف المجلس الأوروبي. كما تم تحديد الأهداف المتوسطة المدى المستوجبة الإنجاز لنيل العضوية. وبعد قبول هذه الشروط من طرف تركيا تم في منتصف كانون الأول منح تركيا وضع الدولة المؤهلة للترشيح[17].

ولقد قامت تركيا بالعديد من الإصلاحات التي تمكنها من إحداث تقارب مع الاتحاد الأوروبي وهذا ما ترجمته الحزم القانونية التي وضعتها للتوافق مع الاتحاد الأوروبي[18].

5- تقرير بروكسل:

أصدرت اللجنة الأوروبية ببروكسل في أكتوبر سنة 2004 تقريرا يتضمن التقدم الكبير الذي أحرزته تركيا في عملية الإصلاح السياسي، والتزامها بمعايير كوبنهاغن، مع إبداء بعض التحفظات حول مدى مواصلة عملية الإصلاح على المدى البعيد إضافة إلى ضرورة مواصلة الحوار مع المجتمع المدني[19].

6- قمة بروكسل 17–18 كانون الاول 2004:

أبدى الاتحاد الأوروبي ارتياحه لعمليات الإصلاح في تركيا، وقد تم اتخاذ قرار لبدء مفاوضات عضوية تركيا في الثالث من أكتوبر سنة 2005، إضافة إلى إقرار الصياغة النهائية لبنود الاتفاق بين الطرفين[20].

7- اجتماع لوكسمبورغ في تشرين الأول 2005:

تم وضع وثيقة إطار المفاوضات والتي تتضمن 35 فصلا ولم يتم تحديد المدة الزمنية لانتهاء المفاوضات، ولقد تناولت هذه الفصول جميع المجالات أهمها حركة السلع والخدمات المالية، والسياسة الخارجية والإقليمية، والطاقة والصناعة، إضافة إلى التعليم، والعدالة، وحقوق الإنسان، والزراعة وتعتبر الفصول الأربعة الأخيرة من أكثر الفصول صعوبة حسب رأي المراقبين، وبقيت عملية فتح وتجميد هذه الفصول بيد دول الاتحاد التي تقرر فتح مفاوضات الفصول، وأحسن مثال على ذلك رفض الرئيس الفرنسي السابق فتح الفصل المتعلق بالاقتصاد والسياسة النقدية خلال سنة 2007[21].

ولقد أعيد فتح المفاوضات في نهاية سنة 2013 لكن ذلك لم يسفر عن أية نتائج تذكر لاسيما بعد أحداث جيزي الأخيرة، ولا يزال الاتحاد الأوروبي متخوفا من التبعات التي ستنجر من ضم تركيا.

وإلى غاية اليوم فتح الاتحاد الأوروبي 14 فصلا أغلق واحدا منها فقط[22]. في حين توجد ثمانية 8 فصول معلقة ترفض بعض الدول الأوروبية فتحها.

رابعا: أسباب الرفض الأوروبي لتركيا:

بقي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي حلما تركيا ينتظر التحقيق، رغم أن تركيا وباعتراف رسمي من الاتحاد الأوروبي مترشح كامل للعضوية، ومع ذلك بقي ملف الانضمام رهين ميولات بعض الدول الأوروبية. وهذا ما برهنته المماطلة التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي والتي تدل على الجدلية التي يعانيها أعضاء الاتحاد. وذلك بين

ما يسعى لتحقيقه من شعارات الديمقراطية وتقبل الثقافات ومواصلة التوسع والامتداد الجغرافي، وما تقتضيه الحكمة باستيعاب. ومن ثم ضم دولة مثل تركيا ذات نمو ديمغرافي كبير يهدد بتدفق بشري كبير للاتحاد، وهيالمتميزة بالانقلابات السياسية وباقتصاد ظل لسنوات غير مستقر. فهذا التخوف جعل الاتحاد الأوروبي يدقق في دراسته لملف الانضمام، وعموما يمكن إيجاز أسباب رفض تركيا فيما يأتي:

* **أسباب جغرافية:**

تعتبر معظم دول الاتحاد تركيا دولة أسيوية أكثر منها أوروبية، وذلك لوقوع معظم أراضيها في قارة آسيا، فجغرافيا تركيا تنتمي إلى قارة آسيا ***.

* **أسباب تاريخية:**

وتتعلق أساسا بماضي الدولة العثمانية الذي بقي راسخا في ذاكرة الأوروبيين خاصة اليونانيين والقبارصة والأرمن، فالكابوس لازال في أذهان الارمن الذين تعرضوا إلى إبادة كبيرة خلال سنتي 1915–1917، وإلى غاية اليوم ترفض تركيا الاعتراف بذلك. إضافة إلى ذلك فهي ترفض طلب الاتحاد الأوروبي فيما يخص تطبيع العلاقات مع أرمينيا، هذا من جانب أرمينيا. ولم تعترف تركيا بقبرص اليونانية وبالتالي عدم تطبيقها للبروتوكول الإضافي من اتفاق أنقرة والخاص بالاتحاد الجمركي القاضي بفتح الموانئ والمطارات التركية أمام حركة النقل القبرصية اليونانية، خوفا من أن يعتبر ذلك اعترافا ضمنيا بجمهورية قبرص، هذا من جهة إضافة إلى عدم إيجاد تسوية فيما يخص طرفي الأزمة القبارصة سواء الأتراك أو اليونانيين[23].

فبالنسبة لهذه المسألة تعاني تركيا من انقسام داخلي حول الاعتراف ليس فقط بين حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية، ولكن بين الأحزاب التركية نفسها التي تعتبر ذلك تضحية بقبرص التركية.

* **أسباب دينية:** والذي يعتبره البعض السبب الرئيسي في عدم ضم تركيا، فالهوية الإسلامية التي تميز تركيا تعتبر بمثابة المعضلة أمام هذه الأخيرة لاسيما في المرحلة الحالية التي تزامنت باقتران مفهوم الإسلام بالإرهاب، فالمشكل الحقيقي في ذلك هو عدم إمكانية تجانس الهوية الأوروبية المسيحية بالهوية التركية الإسلامية. فمسألة الدين بالنسبة للاتحاد الأوروبي خط أحمر لا يمكن تجاوزه أو حتى مناقشته، وقبول دولة إسلامية شابة ضمن محفل مسيحي مهدد بالتناقص بالنظر إلى متوسط العمر لكلا الطرفين يعتبر بمثابة تنامي التيار الإسلامي مقابل تراجع للديانة المسيحية، لذلك فالتخوف كبير في هذا الشأن لاسيما وأن بانضمام هذه الأخيرة سيرتفع عدد مسلمي الاتحاد الأوروبي.

* **أسباب اقتصادية:** لقد برهنت تركيا خلال فترة وجيزة عن تحسن كبير ومتواصل على مستوى أدائها الاقتصادي، وذلك من خلال اتباعها استراتيجية تعتمد على قرارات سياسية ومالية مناسبة مندرجة تحت حزم من الإصلاحات المتوالية، فرغم أن هذا يعتبر نقطة تحول إيجابية لصالح تركيا غير أن بعض الدول الأوروبية متخوفة من التطورات السريعة التي عرفها الاقتصاد التركي، وبالتالي مدى إمكانية تطوره أكثر مستقبلا أو على الأقل الحفاظ على ما تم التوصل إليه.

* **أسباب سياسية:** ترى الدول الأوروبية أن سياسة تركيا قامعة لحقوق وحريات الإنسان وعدم تطبيقها لأسس الديمقراطية، وذلك يتنافى مع مبادئ الاتحاد الأوروبي التي تعمل على تحقيق السلام والأمن من خلال التركيز على حقوق الإنسان وعلى ضرورة بسط ديمقراطية أكثر في الدول. إن رأي أوروبا بتركيا سلبي في هذا الشأن وهذا

راجع للتصرفات التركية السابقة التي مست حقوق الإنسان من خلال التعدي على حرية التعبير سواء بالتعذيب الذي تشتهر به الدولة، أو طمس حقوق الأقلية ومطالبهم، مركزين في ذلك على المشاكل التي تجمع الدولة بحزب العمال الكردستاني، والتي تزال عالقة إلى غاية اليوم، مما جعل قضية الأقلية الكردية عثرة أما تركيا.

* **أسباب اجتماعية:** تخشى الدول الأوروبية التدفق البشري التركي أكثر إذا ما انضمت تركيا إلى الاتحاد، لاسيما وأن العمالة التركية تتميز بانخفاض الدخل مقارنة بمثيلاتها في الدول الأوروبية. وهذا من شأنه أن يساهم في زيادة معدلات البطالة.

* **أسباب ديمغرافية:** حيث إن زيادة عدد السكان في تركيا والمقدرة بـ: 76.778 مليون نسمة[24] الثاني أوروبيا وذلك بعد ألمانيا قد يجعل منها عضوا مؤثرا وفاعلا داخل الاتحاد لاسيما بالنسبة لمؤسسات الاتحاد التي تعتمد على عدد السكان في منح الأصوات. لهذا فالدول الأوروبية متخوفة من الدور الفعال الذي ستكسبه تركيا في صنع القرار، لاسيما وأنه حسب الإحصائيات ستتفوق خلال سنوات على ألمانيا وبذلك ستصبح أكثر الدول الأوروبية سكانا.

* **أسباب عسكرية:** لقد كان الاتحاد الأوروبي يتابع عن كثب الاوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية في تركيا، وما إن شرعت تركيا في اتخاذ خطوات جادة للوفاء بمعايير كوبنهاجن، شرع الاتحاد الأوروبي أيضا في إعداد "تقارير متابعة" لأداء تركيا، حيث ركزت أوجه القصور في العملية الديمقراطية التركية ولاسيما "نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا". كما ركزت تقارير الأداء التي أعدها الاتحاد الأوروبي منذ عام 1998 حتى عام 2001 على توجيه النقد للدور البالغ الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية من خلال مجلس الأمن الوطني. أما المذكرة الأوروبية لعام 2002 فقد طالبت بوجوب إعادة تنظيم" مجلس الأمن الوطني" دستوريا ووفق المعايير الأوروبية وتحويله إلى مؤسسة استشارية في خدمة الحكومة[25]. وفيما يخص باقي التقارير فقد ركزت على تقديم انتقادات فيما يخص حقوق الإنسان.

خامسا: انعكاسات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي: على الرغم من قبول الإتحاد الأوروبي لإجراء المفاوضات مع تركيا تبقى المخاوف من هذه الخطوة عديدة وعلى جميع الأصعدة الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية. والأهم من ذلك وزن تركيا الذي سيكون على مستوى قرارات الاتحاد الأوروبي، وعموما يمكن تلخيص الانعكاسات أو بالأحرى آثار دمج تركيا فيما يأتي:

* **الأثر على البرلمان الأوروبي:** يتكون البرلمان الأوروبي من 751 نائبا موزعين على ثمان وعشرين دولة عضو بالتناسب مع عدد سكان كل دولة، ويتم انتخاب النواب كل خمس سنوات من قبل شعوب الدول[26]. إن أهم نقطة انعطاف في المفاوضات بين تركيا والاتحاد هو تخوف هذا الأخير من الوزن الذي ستكتسبه تركيا بعد الانضمام، فهي اليوم تعتبر ثاني أكبر دولة في الاتحاد بعد ألمانيا، وحسب التقديرات ستتجاوزها بحلول سنة 2025. فبانضمام تركيا ستتمكن هذه الأخيرة من التحكم في نفس عدد المقاعد التي لألمانيا مع تجاوزها لفرنسا والمملكة المتحدة، وهذا ما يمنحها دورا أساسيا في صنع القرار داخل الاتحاد.

فالتأثير سيكون واضحا على مستوى القرارات المتخذة، فمثلا بعد توسع سنة 2004 كانت لكل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا القدرة على محاصرة أي قرار وذلك بسبب تحكمهم في نسبة 44.3 بالمائة من عدد السكان،

ولكن وبانضمام كل من بلغاريا ورومانيا بالإضافة إلى تركيا فلن تمثل هذه الدول سوى 36.2 بالمائة، فتكون بذلك الأغلبية المطلوبة هي 65 بالمائة[27].

* **الهجرة التركية:** إن انضمام تركيا للاتحاد وبمقتضى اتفاقية الانضمام سيطبق بند حرية انتقال الأفراد دون أدنى إشكال داخل الاتحاد، وهذا من شأنه أن يزيد من نزوح الأتراك إلى دول الاتحاد سواء بحثا عن العمل، نظرا لما تمتاز به تركيا من يد عاملة كبيرة ومنخفضة الدخل. إضافة إلى ذلك يمكن أن تكون تركيا بوابة للهجرة غير الشرعية من الدول المجاورة. وهذا ما يخشاه الاتحاد الأوروبي خاصة في الفترة الراهنة، وذلك إثر التوتر الذي تعرفه المنطقة، ونزوح السوريين عبر تركيا. لهذا السبب فقد تم اتفاق بين الطرفين يمنح بمقتضاه الاتحاد الأوروبي مبلغا يقدر بـ 3.2 مليار أورو لتركيا كدعم مالي لصالح اللاجئين السوريين في تركيا مقابل اتخاذ هذه الأخيرة إجراءات تحد من نزوح هؤلاء المهاجرين إلى الاتحاد، إضافة إلى أنه قرر إعادة إحياء المحادثات بشأن انضمام تركيا إلى الاتحاد[28].

* **زيادة تدفق المنتجات التركية:** أثبتت المنتجات التركية قدرتها على منافسة منتجات دول كبيرة سواء من حيث النوعية أو من حيث السعر. وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على المنتجات الأوروبية، وبذلك تصبح أوروبا سوقا لتركيا لصرف منتوجاتها، حيث يلاحظ خلال الفترة الأخيرة زيادة الصادرات التركية لدول الاتحاد مقارنة بالواردات، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي.

الجدول رقم 5: نسبة التبادل التجاري بين تركيا والاتحاد الأوروبي 2013–2014

%

	2013	2014
نسبة صادرات تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات.	41,5	43,5
نسبة واردات تركيا من الاتحاد الأوروبي من إجمالي الواردات.	36,7	36,7

المصدر: turkey 2015 report, commission staff working document, European commission, Brussels 10-11-2015, p:89

* **الاقتراب من منطقة الشرق الأوسط:** تعاني منطقة الشرق الاوسط من عدم الاستقرار الدائم ومن مشاكل مستمرة في الأمن الداخلي. فالأحداث الأخيرة التي عاشتها كل من سوريا والعراق كان لها أثر كبير. فبضم تركيا سيؤدي ذلك إلى جوار هذه المنطقة. إضافة إلى أن الحدود مع إيران قد تزيد من حدة الضغوطات على هذه الأخيرة، مما يساهم في زيادة فجوة الصراع الدائم حول السلاح النووي.

* **الاسلاموفوبيا:** على الرغم من الشعارات المزعومة من طرف الاتحاد حول اتباعه للعلمانية وبالتالي تنديده المتكرر بأنه ليس ناديا مسيحيا كما يزعم البعض. إضافة إلى سعيه المكثف لتوضيح أن الأسس الحقيقية للرابطة الأوروبية مرتكزة على أفكار موحدة ومصالح مشتركة متجسدة في إطار منسق ومنظم هادف لترسيخ الهوية الأوروبية المتحررة الفكر، يظل التخوف الكبير من الآثار التي ستنتجم عن ضم تركيا ذات الأغلبية المسلمة.

مما سبق لا يمكن الحكم المطلق على أن انضمام تركيا سيكون النهاية البطيئة للاتحاد كما يزعم بعض المعارضين، لأن تركيا اليوم استطاعت أن ترفع التحدي وأن تسير بخطى ثابتة مكنتها من الاستحواذ مجددا على مكانة إقليمية، ومن ثم عالمية سواء على صعيد العلاقات الخارجية المنضوية تحت معاملات السياسة الخارجية

التي أطلقها حزب العدالة والتنمية، أو من حيث النهوض بالهياكل الاقتصادية وذلك من خلال سلسلة الاصلاحات الهادفة التي اتبعتها الحكومة في بدايات القرن الحالي التي جعلت منها نموذجا ناجحا يحتذى به في مسار التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي. كما أن التحسن الكبير الذي عرفه الاقتصاد خلال العشرية الأخيرة قد ساعدها على تغيير الفكرة التي طالما أخذت عنها وبالتالي ساهمت في بقاء الاتحاد الأوروبي في حالة حيرة حول مصير الاتفاقيات. فما يمكن تحقيقه من خلال ضم تركيا لا يستهان به، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التغيرات التي يتوقع أن تطرأ على الخريطة الاقتصادية العالمية في المدى البعيد يمكن ملاحظة مكانة تركيا فيها. لذلك فالاتحاد الأوروبي مجبر بتحليل الدور التركي المتنامي في المنطقة. كما يمكنه استغلال النقاط السلبية من عملية الضم بالشكل الذي يزيد من حجم المنافع وليس العكس، ويمكن ذكر أهم الانعكاسات الإيجابية فيما يأتي:

– إن امتلاك تركيا لمساحة واسعة والتي تقدر بـ: 783.562,38 كلم^2 [29]. معظمها صالحة للزراعة، إضافة إلى غناها بمسطح مائي من شأنه أن يزيد من الإنتاجية الزراعية للاتحاد الأوروبي، فيزيد بذلك معدل الاكتفاء من جهة إضافة إلى تحقيق زيادة في الصادرات الأوروبية من جهة أخرى.

– لقد برهن الاقتصاد التركي وبجدارة عن تمكنه من طي صفحة الماضي الاقتصادي الصعب الذي عاشته الدولة لعقود من الزمن، واستطاعت خلال عشرية من الزمن أن تحتل مراتب جيدة على المستوى العالمي، وأن تحقق مستويات نمو ثابتة ومتواصلة وأن تخفض من المعدلات الخيالية للتضخم والبطالة. كما استطاعت أن تخفف من حدة المديونية التي كانت على كاهل الدولة ومن عجز الميزانية، لأن قدرتها على رفع التحدي مكنتها من مواصلة التقدم نحو الأحسن ومن زيادة دورها وهذا ما ترجم من خلال البوادر التركية الاقليمية والدولية. فالمساعي الجادة التي تحاول تركيا تجسيدها خارجيا بعدما استطاعت أن تتجسد داخليا لدليل واضح على التزام تركيا بالمضي قدما.

– على عكس ما تم افتراضه يمكن للكثافة السكانية التركية أن تؤثر إيجابا على الاتحاد الأوروبي؛ فمن جهة يمكن لعدد سكان الاتحاد بعد ضم تركيا أن يصل إلى 550 مليون نسمة، يمكنه بذلك من احتلال مكانة وسط الساحة الدولية مقارنة بالوم أ والصين والهند والبرازيل وكذلك روسيا[30]. ومن جهة أخرى ستستفيد أوروبا من هذا النمو الديمغرافي لاسيما وأن الهرم السكاني التركي يميل نحو الشباب حيث إن نصف عدد السكان تبلغ أعمارهم 30.7 سنة حسب إحصائيات 2014[31]. فالملاحظ أن نصف الشعب شباب وما تمتاز به هذه الفئة من نشاط فكري وعلمي وجسدي، على عكس أوروبا وحسب التقديرات ونظرا لقلة الولادات فإن سدس الشعوب الأوروبية فوق الستين. فدول الاتحاد تعاني من حاجة إلى أيدي عاملة وبذلك فالزيادة السكانية في تركيا ستفي بسد الفجوة التي تعانيها أوروبا وتزيد من فرص توسيع العمالة على مستوى الاتحاد الأوروبي لا سيما وأن القوة العاملة التركية قدرت بـ 29.2 مليون نسمة خلال سنة 2014[32].

– إن توسع الاتحاد أكثر ووصوله إلى المنطقة العربية وإيران والقوقاز يعتبر نقطة إيجابية لأوروبا وتخدم جوانب عديدة أهمها الاقتراب أكثر من مصادر الطاقة والنفط، وبالتالي تمكن الاتحاد من استغلالها في حالة توتر العلاقات مع روسيا. من جهة أخرى فإن توسع المعاملات مع هذه الدول سيخلق بعدا جديدا للعلاقات الاقتصادية تجارية كانت أو مالية لاسيما وأن المنطقة غنية بالثروات الباطنية والبشرية الهائلة. إضافة إلى ذلك سيكون الاتحاد ومن خلال الحدود التركية الايرانية العين الساهرة المراقبة لإيران وسيتمكن من متابعة مستجدات الملف النووي عن قرب.

– إن التحسن الذي تشهده تركيا اليوم وعلى جميع الأصعدة قد حولها إلى مناخ استثماري جذاب لاسيما للمؤسسات الأوروبية الباحثة عن تحقيق الربح، فنظرا لتميز تركيا بتنافسية عالية فيما يخص تكلفة العمل والإنتاج، إضافة للكتلة السكانية الكبيرة والموقع الجيد والمساحة الواسعة والتسهيلات التشريعية الكثيرة. هذا دون إهمال ذوق الأتراك المتنوع والرفيع فكل هذه العوامل بإمكانها أن تعطي فرصة جيدة للمستثمرين الأوروبيين، وتوجد 41.397 شركة أجنبية حسب إحصائيات سنة 2014 كما يقدر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 12.5 مليار دولار[33].

– يمكن للاتحاد أن يستفيد من تركيا عسكريا وأن يدعم الدرع الأوروبي أكثر لاسيما وأن تركيا تتمتع بجيش عظيم يحتل المرتبة الثانية في الناتو بعد الجيش الأمريكي، ويبلغ عدد قواته نحو 670 ألف، وتقدر ميزانيته بنحو 18 مليار دولار. ويحتل بذلك المرتبة 15 عالميا من حيث الإنفاق العسكري[34]. وهذا يدل عن الاهتمام الزائد للأمن القومي لاسيما وأن ماضي تركيا مليء بالصراعات الخارجية والمشاكل الداخلية. فضم جيش كالجيش التركي سيدعم أوروبا أكثر حيث تصبح القوة العسكرية الأولى عالميا.

خاتمة

رغم المساعي المتكاثفة لتركيا للحاق بالاتحاد الأوروبي، ظل قرار القبول ولعقود من الزمن رهين الميولات الأوروبية التي ترجمتها رغبة بعض الدول في ضم تركيا، معتبرين ذلك خطوة ناجحة لمد الكيان الأوروبي، وبالتالي بلوغه الحدود العربية والقوقازية، وما ينتج عنه من توسع على مستوى العلاقات الاقتصادية. غير أن أغلبية الدول، بل وأثقلها وزنا، ترى بأن الاقتراب من القوقاز والشرق الأوسط رهان كبير يصعب تدارك عواقبه، لاسيما وأن روسيا تعتبر جنوب القوقاز إحدى دوائرها الاستراتيجية الحيوية التي لا يمكن بلوغها. فالاتحاد الأوروبي بذلك في غنى عن أي توتر في العلاقات مع روسيا. أما بالنسبة للشرق الأوسط فهذه المنطقة تعاني من عدم استقرار دائم من شأنه أن يهدد أمن أوروبا. إضافة إلى ذلك يرى المعارضون بأن انضمام تركيا سيؤدي إلى فرض المسائل المتعلقة بالإسلام على المؤسسات الأوروبية، وبالتالي الوصول إلى ما يعرف بالشمولية الإسلامية.

إن تباين واختلاف وجهات النظر أدى إلى طول المفاوضات، رغم أن القرار يكون ضمن الحلول الآتية:

– إما قبول تركيا في الاتحاد وتناسي التاريخ التركي الشائك بالاعتداءات والمجازر والصراعات الداخلية والخارجية، وقبول فكرة أو بالأحرى مبدأ تركيا في تصفير المشاكل التي تجمعها مع دول الجوار، على الرغم من أن هذا المبدأ في الوقت الراهن عرف نوعا من التراجع بسبب التوتر في العلاقات بين تركيا ودول المنطقة لاسيما سوريا وروسيا، فيعاد بذلك النظر مجددا لإجراء العديد من الإصلاحات القاضية بتوثيق الليبرالية بشكل أوسع، وبالتالي التفكير بجدية في مستقبل أوروبا في ظل تراجع واضح لمكانتها بعد سلسلة الأزمات التي عرفتها بعض دول الاتحاد.

– وقف المفاوضات والاعتراف بالحقائق التي طالما حاول الاتحاد إخفاءها وتحاشى الولوج فيها، والموضوعة ضمن ثالوث الهوية الدينية والتاريخ المرير والثقل الديمغرافي. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تراجع المكانة التي تسعى أوروبا اليوم احتلالها من خلال المساعي السياسية المتكاثفة واتفاقيات الشراكة مع العديد من دول المنطقة، والهادفة إلى الهيمنة على المنطقة بأسلوب سلمي متحضر. هذا الحل سيحدث صدمة كبيرة لتركيا لكنه سيكون بمثابة الدفعة القوية لها في أن تواصل مساعيها الإصلاحية أكثر، ويفتح أمامها الأفق أكثر للبحث عن البدائل.

– رفض منح العضوية مع تقديم شراكة مميزة، وبالتالي إتباع السيناريو الأوروبي الروسي. وتجسيد ذلك من خلال توقيع اتفاقية شراكة وتعاون فضلا عن سياسة جوار. وسيضمن الاتحاد من خلال هذا الحل عدم الامتداد من جهة والسيطرة على الدولة بطريقة غير مباشرة من جهة أخرى. وهذا ما لن تقبله تركيا التي لن ترضى استبدال الانضمام بشراكة مميزة.

مما سبق ذكره يمكن القول بأنه رغم اقتناع الاتحاد الأوروبي بالمكانة والمركز الاستراتيجي لتركيا، غير أنه لا يريد المساومة بذلك، الأمر الذي جعله مترددا أو بالأحرى متخوفا من اتخاذ القرار لاسيما في المرحلة الحالية التي تشهد تناقضات عالمية جديدة، أسفرت عن كشف القناع على العديد من المفارقات سواء على المستوى المحلي للدول أو على المستوى الدولي. فالمماطلة في المفاوضات وعدم اتخاذ القرار هو الحل الذي اختاره الاتحاد الأوروبي لحين ظهور متغيرات أخرى قد تحل المشكلة تلقائيا؛ فمسألة كسب الوقت اعتبرها الاتحاد الأوروبي حلا مؤقتا من ضمن الحلول الموضوعة أمامه.

الهوامش:

* يمكن التفريق بين توسع الاتحاد نحو الشمال وتوسعه نحو الجنوب، فالأولى ضمت الدول التالية: بريطانيا، إيرلندا، الدنمارك، النمسا، السويد، وفنلندا. أما التوسع نحو الجنوب فضم كل من اليونان، اسبانيا، والبرتغال.

1- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية (من التكتلات الاقتصادية حي الكويز)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 80.

** تتمثل هذه الدول في: قبرص، مالطا، المجر، بولندا، سلوفانيا، لاتفيا، إستونيا، ليتوانيا، جمهورية التشيك، وسلوفينيا (خلال سنة 2004). وبلغاريا ورومانيا (خلال سنة 2007). وكرواتيا (خلال سنة 2013).

2- للتوسع: سمير صارم، اليورو، دار الفكر، سوريا، 1999، ص 51–62.

3- Stefan fule, comprendre l'élargissement: la politique d'élargissement de l'union européenne, commission européenne, 2011, p 6.

4- le programme Phare على الموقع:http://eur-lex.europa.eu/legal تاريخ الاطلاع: 15–11–2015.

5- Élargissement: comprendre les politiques de l'union européenne, commission européenne, office des publication de l'union européenne, 2015, p 10.

6- L'ObsEu على الموقع:

http://m.observatoiredeleurope.com/préadésion-de-la-turquie-49milliards-d-euros-control_a1351.html
تاريخ الاطلاع: 15–11–2015

7- خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية: (دراسة)، اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 22.

8- للتوسع: د.طارق عبد الجليل، الساسة والعسكر في تركيا: واقع العلاقة ومآلها، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2012، ص 3–9.

9- أردوغان: احتمالات دور قادم في نظام سياسي جديد، مركز الجزيرة للدراسات،7 أكتوبر 2012، ص 4.

10- للتوسع: حسين علي باكر، حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2013، ص 3.

11- د: عبير محمد عاطف الغندور، جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر: دراسة استشرافية، دراسات الشرق الأوسط، مجلة فكرية محكمة، العدد السادس، المجلد الثالث، 2011، ص 382.

12- نفس المرجع السابق، ص 382–384

13- التوقعات الاقتصادية، على الموقع:

http://www.invest.gov.tr/ar- ey/factsandfigures/ pages/economiy.aspx تاريخ الاطلاع: 18-11-2015 .

14- العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، وزارة الخارجية التركية، على الموقع:

http://www.mfa.gov.tr/turkiye-ab-iliskilerine-genel-bakis-ar.ar.mfa تاريخ الاطلاع: 20–06–2015

15- نفس المرجع السابق.

16- د.حسين طلال مقلد، تركيا والاتحاد الأوروبي: بين العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص338.

17- نفس المرجع السابق، ص 339.

18- للتوسع: د.طارق عبد الجليل، د.أحمد سامي العايدي، الثورة الصامتة: حصاد التغير والتحول الديمقراطي في تركيا (2002-2012)، إصدارات مستشارية النظام العام والأمن، نوفمبر 2013، ط2، ص 131-205.

19- د.حسين طلال مقلد، نفس المرجع السابق، ص 339.

20- أحمد مجدي السكري، العلاقات التركية- الأوروبية بين إشكاليات مفاوضات الانضمام وآفاق المستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 36، خريف 2012، ص 81.

21- د. حسين طلال، نفس المرجع السابق، ص 340.

22- turkey 2015 report, commission staff working document, European commission, Brussels 10-11-2015, p 85.

***** يقع ما يقارب 3% من مساحة تركيا في القارة الأوروبية في حين يقع الجزء المتبقي في قارة آسيا ويتمركز فيه حوالي 92% من السكان حيث يضم كذلك العاصمة أنقرة.

23- محمد النوبي، 4 سيناريوهات تواجه محاولة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، الأهرام الرقمي الأهرام اليومي، 2013، تاريخ الاطلاع: 03-05-2013.

24- turkey 2015 report, op cit; p 87.

25- د.طارق عبد الجليل، الساسة والعسكر في تركيا: واقع العلاقة ومآلها، **مرجع سبق ذكره، ص 3.**

26- parlement européen députés **على موقع البرلمان الأوروبي**:http://www.europarl.europa.eu/meps/fr تاريخ **الاطلاع**: 20-11-2015.

27- د. طلال حسين مقلد، **مرجع سبق ذكره، ص** 368.

28- **اتفاق** بين تركيا و**الاتحاد الأوروبي** للحد من تدفق اللاجئين، **على الموقع**:

http://www.bbc.com/arabic/multimedia/2015/11/151130_turkey_eu_migrants تاريخ الاطلاع: 30-11-2015.

29- نبذة عن تركيا: **على الموقع**:

http://www.invest.gov.tr/ar-SA/turkey/factsandfigures/pages/TRSnapshot.aspx تاريخ الاطلاع: 18-11-2015

30- د.حسين طلال مقلد، نفس المرجع السابق، ص 376.

31- نفس المرجع السابق، ص 376.

32- نفس المرجع السابق، ص 376.

33- التوقعات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره.

34- الجيش التركي من أتاتورك لأردوغان، الجزيرة نت على الموقع:

http://www.eljazeera.net/encyclopedia/military/2015/7/29 . تاريخ الاطلاع: 25-11-2015.